

"مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي" سميرة ناصري

مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي

BRICS countries: between the challenges of the multipolar system and the goal of adjusting the global economy



سميرة ناصري

جامعة خنشلة، الجزائر، nasri_samira@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2022/01/19 تاريخ القبول: 2022/04/29 تاريخ النشر: 2022/07/01

ملخص:

تعالج مداخلتنا هذه تداعيات صعود دول البريكس على هيكل وبنية النظام الاقتصادي العالمي وما قد يصاحب ذلك من تحول في موازين القوى، فدراسة إرهابات ظهور هذا الكتل، أهدافه وتطوره تشير لانتقال الثقل الاقتصادي للهيمنة الأحادية الغربية (الأمريكية والأوروبية) بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 للقوى الصاعدة التي تسعى لإدخال إصلاحات جذرية تمنع تحكم الولايات المتحدة بالاقتصاد العالمي، من ناحية أخرى فإن تدخل دول المجموعة للعب أدوار مهمة في إدارة الملفات الأمنية والاهتمام بقضايا السياسة العالمية أصبح يشكل تهديداً على المكانة السياسية لتلك القوى.

الكلمات المفتاحية: دول البريكس؛ نظام متعدد الأقطاب؛ الهيمنة الاقتصادية الغربية؛ تعديل الاقتصاد العالمي.

Abstract:

The implications of the emergence of the BRICS States on the structure of the world economic system and the accompanying changes in the balance of power. The study of the implications of the emergence of this bloc, its objectives and development indicate the transfer of economic weight to the unilateral Western (American and European) domination after the global financial crisis in 2008 To introduce radical reforms that prevent US control of the global economy, on the other hand, the intervention of the countries of the group to play important roles in the management of security files and attention to issues of global policy has become a threat to the political status of those forces

Keywords: BRICS States; a multipolar system; Western economic hegemony; the adjustment of the global economy

*المؤلف المرسل: سميرة ناصري، nasri_samira@yahoo.fr

أكدت نهاية الحرب الباردة وتنامي ظاهرة العولمة على صعود ادوار جديدة لمجموعة من الفواعل التي تتخطى الدور التقليدي للدولة القومية، فتغير الخارطة الجيوسياسية للتحالفات الدولية غير التوازنات الكبرى نتيجة ظهور مجموعة من المتغيرات، أين أصبح لزاما على الدول خاصة المتجانسة سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا تكوين كتلتا اقتصادية تشكل نظما إقليمية أكثر فعالية في النظام الدولي الجديد وعليه إقامة علاقات اقتصادية عالمية نزيل بذلك الحدود التي تفصل بين الاقتصاديات، من بين هذه النماذج مجموعة البريكس التي تجمع بين الدول ذات أهمية جيواستراتيجية في قارات مختلفة من العالم لكن بوجود جملة من التحديات التي تعيق مسار التكامل والاندماج فان ذلك سيحول دون تحقيق هذا التكتل لأهدافه وعليه وجب طرح الإشكالية التالية إلى أي مدى نجحت مجموعة دول البريكس في تعديل هيكل الاقتصاد العالمي وترسيخ النظام متعدد الأقطاب ؟

للإجابة عن الإشكالية وجب تقديم الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل لمقومات القوة الجيواستراتيجية لدول البريكس دور في تطور مسار العملية التكاملية ؟
- 2- هل تمكنت دول المجموعة بإدارتها للالتزامات الأمنية من تجاوز التحديات التي تواجهها ؟

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية نقترح الفرضية التالية:

- بقدر تأثر القوى الغربية بالأزمة المالية العالمية 2008 فان ذلك يعكس ظهور نظام متعدد الأقطاب واقتصاديات ناشئة (البريكس) تسعى لإصلاح الاقتصاد العالمي وتجاوز الهيمنة الغربية حدودها.

للإجابة عن الإشكالية والتأكد من صحة الفرضية سنعمد الخطة التالية:

المحور الأول: دراسة جيواستراتيجية لمجموعة البريكس (مقاربة مفاهيمية/ جيوسياسية)

المحور الثاني: رهانات تفعيل النظام المتعدد الأقطاب كهدف استراتيجي لمجموعة البريكس

المحور الأول: دراسة جيواستراتيجية لمجموعة البريكس (مقاربة مفاهيمية/ جيوسياسية):

أولا: كرونولوجيا تطور مسار العملية التكاملية لتجمع دول البريكس

اتسم النظام الدولي خلال الفترة الممتدة من معاهدة واستفاليا إلى غاية اندلاع الحرب لعالمية الثانية بتعدد الأقطاب أين تباينت توجهات الفواعل السياسية التي تتصارع من اجل السيطرة على كل مقومات القوة في العالم لكن انتهاء هذه الفترة سنة 1945 جعل هذا النسق يتحول لنظام ثنائي القطبية حيث ساد صراع إيديولوجي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الدول، لكن نهاية الحرب الباردة وسقوط هذا الأخير أدى لاستمرار تحكم الولايات المتحدة بالنظام الدولي إلى وقوع الأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث لوحظ تراجع لنفوذ الولايات المتحدة وظهور قوى اقتصادية تسعى للتأثير والتغيير في بنية وشكل العلاقات بين مختلف الفواعل الدولية وغير الدولانية (المصري و علوش 2016، ص. 448).

تزامن تطور العولمة المالية مع ظهور مصطلح الدول الناشئة لإعادة مفهوم مدى تحقيق هذه الأخيرة لمعدلات نمو وانتاج كبيرة وتطورها السريع في الأسواق العالمية، فتطبيق الإصلاحات الاقتصادية ذات الطابع

"مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي" سميرة ناصري

الليبرالي، تجسيد الاستثمارات ونجاح طريقة الاندماج في الاقتصاد العالمي كلها عوامل ساهمت في تحديد مواقع هذه الدول خاصة في ظل التحديات التي أفرزتها القضايا الاقتصادية العالمية (ريغو 2015، ص.20).

عبر جيم اونيل *Jim O Neill* الاقتصادي في البنك الاستثماري الأمريكي *Goldam Sachs* عن مصطلح *BRICS* سنة 2001 مشيراً لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي من الدول السبع (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا واليابان) نحو دول العالم النامي (الصين، روسيا، البرازيل والهند) ليتأكد هذا الطرح بعد الأزمة العالمية أين تمكنت هذه الدول من تنمية اقتصادها ومواجهة الركود الذي كانت تواجهه خاصة وأنها تملك مقومات القوة الاقتصادية، البشرية والجغرافية.

ففي كتابه رقعة الشطرنج الكبرى تعرض *Zpeggynnif Bragancy* لدراسة اللاعبين الجيوستراتيجيين والمحاور الجيوسياسية حيث قال: "أن اللاعبين الجيو استراتيجيين النشطين هم الدول التي تمتلك القدرة والإرادة القومية لممارسة القوة والنفوذ أما المحاور الجيوسياسية فهي الدول التي تستمد أهميتها ليس من قوتها بل على الأغلب من موقعها الحساس وقد حدد اللاعبين الجيوستراتيجيين في هذا الكتاب في (روسيا، الصين، الهند، ألمانيا وفرنسا) (المصري و علوش 2016، ص.ص 444-445).

جاء تشكل هذه المجموعة الاقتصادية بعد عدة مراحل تفاوضية في البداية أطلق عليها اسم بريك أين اجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل، روسيا، الهند والصين على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2006 لتندعم الصين دخول دولة جنوب إفريقيا سنة 2011 ويضاف لها حرف آخر ويصطلح عليها بالبريكس بمعنى اختصار للأحرف الأولى المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم.

كرس النظام الاقتصادي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية مختلف مظاهر التخلف والفقر، حيث عرف العالم عدة أزمات مالية ساهمت في تدهور الاقتصاديات المتقدمة وكانت الأزمة المالية لسنة 2008 منعطفا حاسما في ظهور هذه المجموعة أين انعقدت أولى القمم التأسيسية لها في اليابان من نفس السنة على هامش اجتماع قمة الثماني وعليه بدأ أول عمل تنسيقي بين الدول الأربعة حيث اجتمعت المصالح الدولية المشتركة لمحاولة تشكيل نظام اقتصادي متعدد الأقطاب عالمي ومتوازن في روسيا سنة 2009 (اللطف 2014، ص.ص 14-15).

يعكس التجمع الدولي بريكس الوجه الاقتصادي للمشروع الاورو اسويو الاستراتيجي العالمي للدول الصاعدة فهو آلية مهمة لبناء نظام عالمي جديد ذو مواقف مشتركة للدول الأعضاء حيال القضايا الدولية داعمة بذلك دخول العالم لنظام متعدد الأقطاب انطلاقا من انتهاج سياسة التكامل الاقتصادي خلافا لسياسة التجمع التي تنتهجها الولايات المتحدة (القصير، دون سنة).

تتمثل الدوافع وراء التأسيس لمجموعة البريكس في العوامل التالية (موفق وعاشور 2016، ص.ص 13-14):

- الرباط الذي يجمع بين الدول الأعضاء ليس سياسي أو تاريخي وإنما استهداف خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية ينهي سياسة القطب الأحادي.
- رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالميين فالنموذج الليبرالي هو المسؤول عن الأزمات المالية.

"مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي" سميرة ناصري

- التأسيس لإستراتيجية اقتصادية بين الدول الخمس تمكنها من تهيئة الظروف لتسريع التطور الاقتصادي وتأمين التفاعل وتعزيز القدرات لتوسيع وتنوع العلاقات التجارية.
- إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي ما يستوجب الإرادة والرغبة المشتركة للقيام بذلك.
- إيجاد طرق وأساليب فعالة لمنح وتبادل القروض بشكل لا يؤدي لحل اقتصادي للدول العضوة رغم تقديم المساعدة للدول المتضررة.

كما يمكن تحديد الأهداف التي سعت عملت الدول المنتمية للبريكس لتحقيقها في الآتي:

- الحرص على إدخال إصلاحات وإيجاد بديل فعال وحقيقي عن منظمتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي إلى جانب الصناديق المالية الدولية ومجموعة العشرين.
- تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية عبر إصلاح النظم النقدية والمالية.
- تنسيق العمل بينها وبين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.
- أحد أهم الأهداف التي تسعى مجموعة البريكس لتحقيقها هو تكوين مؤسسة مالية دولية منافسة للمؤسسات الدولية الاقتصادية فموارد بنك التنمية التابع لهذه المجموعة ستكون متاحة لكل الدول النامية وليس للدول المؤسسة فقط، فحسب طرحهم بعد استكمال الجهود الدولية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية ستحرر هذه المؤسسة العالم من كل القيود والتأثيرات التي يفرضها كل من البنك الدولي والصندوق العالمي وهو ما من شأنه أن يحقق مصالح هذه المجموعة خاصة في مجال تطوير البنى التحتية الذي تبنته الصين في علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الدول النامية.

ثانيا: مقومات القوة الاقتصادية، السياسية والعسكرية لدول مجموعة البريكس

يعكس ظهور تجمع دول البريكس أحد تجارب التعاون الإقليمي الاقتصادي، فتحليل بوادر تشكيله حسب نظريات التكامل والاندماج يخضع لتفسير الإقليمية الجديدة التي تعرف بكونها تلك الموجه الحديثة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت تتبلور انطلاقا من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية واقتصادية إقليمية كبرى، فهذا التوجه الحديث يتجاوز معيار التقارب الجغرافي والثقافة المشتركة، كما أن موضوع ونطاق تفاعلاته يعتمد على قضايا السياسة الدنيا *low politics* التي تعتبر الأبعاد الاقتصادية والتقنية محركا هاما للتفاعل الإقليمي والدولي فضلا عن مرونة الشق البيروقراطي للمؤسسية (عبد الجواد 2015، ص.3). والخريطة توضح الموقع الجغرافي لهذا التجمع.

الشكل رقم(1):خريطة توضح موقع دول البريكس الخمسة



"مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي" سميرة ناصري

إن تحديد موقع تجمع البريكس في الاقتصاد العالمي يستوجب دراسة تدفقات الاستثمارات المباشرة على المستوى الدولي وموارده البشرية، مساهمته في التجارة الدولية والإنتاج العالمي، فالقوة الديموغرافية التي تميزه بمثابة مركز ثقل استراتيجي في النظام العالمي، حيث بلغ عدد سكانه سنة 2016 حوالي 3.3 مليار نسمة فهم يشكلون 41.2% من إجمالي سكان العالم حيث يعيشون على مساحة 29.6% من المساحة الكلية لدول العالم، اقتصاديا بلغت مساهمة التكتل في الناتج المحلي الإجمالي من نفس السنة حوالي 16.8 تريليون دولار بنسبة 22.3% من الناتج العالمي، مقارنة بسنة 2005 أين وصل إلى 5 تريليون دولار في عام 2005م ونسبة 10.6% من الناتج العالمي ويعود ذلك أساسا للدعم الصيني الذي ارتفع ناتجه 11.2 تريليون دولار في عام 2016 (مسعود 2018، ص.ص 24-25).

أما تدفق السلع والخدمات في التجارة الدولية فقد بلغت قيمة الصادرات 3.3 تريليون دولار بنسبة 16% من إجمالي الصادرات العالمية مقابل 1.4 تريليون دولار عام 2005 وبنسبة 11% من إجمالي الصادرات العالمية في ذلك العام، أما واردات تكتل البريكس فقد بلغت سنة 2016 حوالي 3 تريليون دولار بنسبة 15% من إجمالي الواردات العالمية، لترتفع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 17% من صافي تدفقات الاستثمارات المباشرة لكل دول العالم حيث بلغت 360 مليار دولار، أما الاستثمارات المباشرة للتكتل في الدول خارجة فقد أصبح البريكس مصدرا أساسيا من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر على الساحة الدولية حيث يقدر حجم الاستثمارات المباشرة للتكتل في الدول المتقدمة 43% من إجمالي تلك الاستثمارات في حين تستقبل دول الإتحاد الأوروبي 32% منها (المرجع نفسه، ص.ص 26).

يوضح الجدول التالي دراسة جيوسياسية للدول المشكلة لمجموعة البريكس ودراستها انطلاقا من عدة

متغيرات:

الجدول رقم(1): جدول يوضح مقومات القوة الاقتصادية، السياسة والديموغرافية لدول البريكس.

الدولة	المساحة	الموارد الاقتصادية	القوة البشرية	دوافع الاندماج في التكتل
روسيا	تبلغ مساحتها 18.1 مليون كلم ²	بلغ الناتج المحلي الإجمالي 2.10 تريليون دولار، أهم الموارد: النفط، الغاز، الفحم، الحديد، المنجنيز، النحاس والرصاص	143.5 مليون نسمة	هذه العوامل مجتمعة جعلت منها قوة ناشئة في مجال الطاقة، فالاحتفاظ بمصادر القوة اللوجيستية خاصة النووية، السياسة الخارجية النشطة لحماية مصالحها الاقتصادية وجذب الاستثمارات لروسيا فضلا عن الهدف الاستراتيجي السياسي وهو الإصرار على استرجاع مكانتها الدولية ذات التأثير في السياسة العالمية (فواز 2018، ص.ص 66-67)
الصين	تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وكندا أي 1.05 من مساحة العالم، تقدر مساحتها 9.596.960 كلم ²	تعتبر المستقبل الأول للاستثمار الأجنبي المباشر كما تظهر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة انطلاقا من ارتفاع وارداتها من 649 مليار دولار عام 2005م إلى 1948 مليار دولار سنة 2016، أما الناتج المحلي الإجمالي لها فقد بلغ حوالي	1.371.220 مليون نسمة أكبر الدول كثافة سكانية، تتسم بالتعدد اللغوي والديني	قوة عسكرية من ناحية تعداد جيشها. من الدول ذات النمو التجاري المتسارع. التحكم في تكنولوجيا المعلومات القوة البشرية المؤهلة الفاعل اقتصادي المحوري لدول المجموعة

"مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي" سميرة ناصري

		11.2 تريليون دولار في 2016 (مسعود، 2018، ص 25).		
الهند	الدور الريادي الذي لعبته الهند بعد نهاية الحرب الباردة كدولة ديمقراطية انطلاقا من مكانتها الاقتصادية، السياسية والعسكرية جعل منها قوة إقليمية رئيسية وفاعلة في إقليم جنوب آسيا واسيا الباسيفيك خاصة مع تعدد أبعاد قوتها العسكرية سواء التقليدية، الحديثة أو التطور التكنولوجي، دوليا عملت على الانضمام للعديد من المنظمات والتحالفات كمنشركها في منظمة سارك وعضويتها في 35 عملية حفظ للسلام في إطار الهيئة الأممية.	1.311.053 مليون نسمة، تنقسم الطبيعة الديموغرافية بتعدد الأعراق والاختلافات الاثنية فعلى الرغم من ذلك تمكن النظام السياسي من تجاوز الاستعمار البريطاني والتحكم في مسار المفاوضات مع الانفصاليين والحفاظ على الوحدة الإقليمية من أي عدوان خارجي (موفق وعاشور، 2016، ص 22)	امتلاكها ثروة مائية كبيرة، شساعة المساحة ساهمت في تعدد الزراعات وتحقيق أمنها الغذائي، معدنيا تعتبر الرابعة عالميا في إنتاج المعادن على أساس حجم الإنتاج كالفسفات، البترول، الكروم، النحاس والذهب (حديقة، 2015، ص ص 94-92). يتميز اقتصادها بالتركيب كونه يجمع بين الحداثة الصناعية، التجارية، الخدمات تكنولوجيا المعلومات والقطاع التقليدي الزراعي.	تقع وسط قارة آسيا كدولة قارية وبحرية ذات حدود برية طويلة محاذية لمجموعة كبيرة من الدول تبلغ مساحتها 3.287.590 كلم حيث تحتل المرتبة السابعة عالميا والثانية آسيويا
البرازيل	حددت السياسة الخارجية لهذه الدولة هدفها بتقوية التكامل الإقليمي لتحقيق مصالحها والانطلاق كدولة فاعلة في النظام الدولي ساعية لتوحيد قارة أمريكا الجنوبية عبر تطوير البنى التحتية والتأسيس لقاعدة قوة إقليمية.	بلغ عدد سكانها 207.847.5 مليون نسمة (موفق و عاشور، 2016، ص 17) خامس دول العالم في التعداد السكاني بعد (الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية واندونيسيا) تنقسم بالتجانس الديني والعرقي	سادس اكبر قوة اقتصادية في العالم بلغ ناتجها المحلي 2.474.64 مليون دولار، اقتصاد حر واحد اكبر الاقتصاديات سريعة النمو في العالم، تتمتع بموارد عالية، كالإنتاج الطاقوي للوقود الحيوي وغاز الايثانول، وصلت سنة 2010 لانتاج 80 نوع من السلع المعدنية كما تملك احتياطي هائل للنحاس والرصاص	خامس اكبر دولة العالم مساحة، تشكل نصف مساحة أمريكا اللاتينية 8.511.965 كلم في أكبر دول القارة اقتصاديا عسكريا وديموغرافيا
جمهورية الهند	انضمت هذه الدولة للبريكس سنة 2011 بعد الدعم الصيني لعضويتها في 2010 على الرغم من عدم انتمائها للصف الثاني من القوى الناشئة الاقتصادية مبررة ذلك برغبتها في صياغة روابط سياسية قوية مع دول القارة الإفريقية خاصة وأن حجم التجارة بينهما تخطى 110 مليار دولار سنة 2011، مساندة البرازيل التي تهتم بانجولا والهند نظرا لقوة علاقتها بدول القرن الإفريقي (موفق و عاشور، 2016، ص 29)	54.956.9 9 مليون نسمة تتميز التركيبة السكانية بالتعدد العرقي نتيجة الظروف التاريخية والجغرافية.	انطلاقا من مؤشر تماثل القدرة الشرائية تعتبر هذه الدولة الأكثر تطورا وأهم الاقتصاديات في العالم (المرتبة 25)، عرف الناتج المحلي ارتفاعا مطردا وصل معدله (1.40%) سنة 2015، منتج مهم للفحم الحجري، النحاس واليورانيوم، تحتل المركز الأول لإنتاج الذهب والبلاتين.	تحتل المرتبة 25 من حيث المساحة في العالم، تعد الإطلالة على الخطوط البحرية للمحيطين الهندي والأطلسي احد أهم مميزات موقعها الاستراتيجي.

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال هذا الجدول يمكننا القول أن ملامح القوة في تجمع البريكس تتعدد فتتوزع الموارد الاقتصادية في الدول المشكل له وعامل القوة البشرية الذي يعد نقطة قوة في أي تكتل عالمي ساهمت بكثير في عوامل نجاح تجمع البريكس، فدوافع كل دولة للاندماج خلق نوع من الشراكة الضمنية فيما بين هته الدول.

"مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي" سميرة ناصري

فدول البريكس ومن خلال مقوماتها تسعى وبخطى جدية الى تنظيم الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرة القوى العظمى وابرار نفسها كقوة اقتصادية تتمتع بحق المشاركة في اعادة رسم السياسات الاقتصادية العالمية .

المحور الثاني: رهانات تفعيل النظام المتعدد الأقطاب كهدف استراتيجي لمجموعة البريكس.

ق الالكترونى والأزمات السياسية) وتوضيح مختلف هذه النقاط وفقا لتطلعات دول البريكس: التحديات التي تواجه دول المجموعة لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي والآفاق المستقبلية لذلك.

أولا: تدخل دول البريكس في حل الأزمات الأمنية العالمية

تمكنت دول البريكس من تحديد مسارها المستقبلي لمواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، انطلاقا من فرضها لنموذج تجمع اقتصادي خاص بالدول ذات اقتصاديات صاعدة *Emerging Economis* أمام تكتلات اقتصادية كبرى، حيث تمكنت من تحقيق أهداف مشتركة وفقا لآليات سياسية، اقتصادية وثقافية ذات أبعاد جيوسياسية وجيو اقتصادية في العالم وعليه سنقوم بتحديد إنجازات مجموعة البريكس في الآتي (مجد 2018، ص.ص 56-57):

- إنشاء آلية جديدة تعزز إصلاح الهيكل الإداري، السياسي والأمني في الأمم المتحدة والنظم المالية والنقدية والتجارة الدولية.

- دعم تواجدها في المؤسسات المالية الدولية الرئيسية.

- زيادة تمثيل الدول النامية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- استطاعت دول التجمع الدفاع عن نظام عالمي مفتوح ومتعدد الأطراف ضد تحديات النظم الاقتصادية العالمية.

- تحقيق نتائج ايجابية على صعيد الصحة العالمية.

- دورها في تطوير الحوكمة العالمية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين بتنسيق اجتماع مستشاري الأمن الوطني ووزراء خارجية بهدف التبادل المنتظم للأراء وتوحيد المواقف بشأن القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

- من أهم الانجازات هو ما تقرر في قمة شيامين حيث تم استحداث آلية *Brics Plus* أين دعى زعماء الدول لتعزيز التضامن بين اقتصاديات دول العالم النامي والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(2): جدول يوضح أهم القضايا التي ناقشتها القمم التي عقدت في مجموعة البريكس

الرقم	التاريخ	الدولة المضيفة	القضايا المطروحة
01	2009/06/16	بيكاتيريتروغ (روسيا)	الوضع الاقتصادي العالمي وسبل تحسينه. وإصلاح المؤسسات المالية.
02	2010/04/16	برازيليا (البرازيل)	تعزيز مجموعة البريكس، الشأن الإيراني والتنمية.
03	2011/04/14	سانيا (الصين)	أول قمة تحضرها جنوب إفريقيا.
04	2012/03/29	نيودلهي (الهند)	إنشاء كابل اتصالات ضوئي يربط دول البريكس.
05	2013/03/27-26	دربان (جنوب إفريقيا)	البريكس وإفريقيا تنمية-تكاملاً وتصنيع.
06	2014/07/17-14	فورتالزا (البرازيل)	إنشاء مؤسسات مالية (المصرف الائتماني، بنك الاحتياط للعملة الأجنبية).
07	2015/07/9-8	أوفا (روسيا)	قضايا المناخ، التنمية، السلم الدولي وانتقاد السياسات الغربية.
08	2016/10/16-15	بنوليم (الهند)	عقدت بالتعاون مع منظمة ويستيم.
09	2017/09/5-3	شيامين (الصين)	التعاون مع مصر في إطار التنمية.
10	2018/07/25-24	جونسبورغ (جنوب إفريقيا)	التعاون جنوب جنوب، الشراكة مع إفريقيا والأمن السبراني.

المصدر: المعرفة، البريكس، متحصل عليه من: <https://www.marefa.org>

"مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي" سميرة ناصري

تنامى النفوذ السياسي لمجموعة البريكس على مستوى الساحة الدولية خاصة بعد التدخل لحل الأزمة السورية، حيث شكل ذلك مدخلا مهما لتطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين روسيا والدولة محل الصراع وعليه دخول هذه الأخيرة ضمن عضوية المجموعة وهو ما أكدته الرئيس الروسي حيث قال: "أن ما يجري في سورية هو نتيجة للسياسة الأمريكية والغربية بهدف تفتيت المنطقة ولا حل للأزمة السورية إلا سياسيا" (حديقة 2015، ص.199).

يظهر التدخل الحيوي لدول البريكس في القضايا العالمية من مطالبة الرئيس دميتري مدفيديف بالعضوية الدائمة لكل من البرازيل، الهند وجنوب إفريقيا في مجلس الأمن الذي وجب أن يكون وسيلة لإسقاط الأنظمة الاستبدادية ويمكن توضيح مختلف الأزمات التي دافعت عنها دول المجموعة في الآتي (المصري و علوش 2016، ص.456):

- رفض التدخل العسكري في الأزمة السورية والدعوة لضرورة وقفه بالحلول السلمية.
- الموقف المشترك لدول البريكس إزاء العديد من القضايا السياسية الدولية، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب حيث دعت المجموعة إلى توحيد الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب في إطار الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، وفقا لقرارات الصادرة مجلس الأمن، وانتقدت بطريقة غير مباشرة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد ما يسمى بداعش، إضافة إلى مواقف مشتركة تم التعبير عنها في إطار القمة، منها كيفية تسوية الأزمات الدولية الراهنة كالمف النووي الإيراني، وغيرها القضايا السياسية التي تشغل الرأي العام الدولي.
- تحقيق الإدماج بين الاتحاد الأوراسي وأسواق أمريكا اللاتينية.
- معارضة بناء المستوطنات الإسرائيلية كونها مخالفة للقانون الدولي.
- رفض التجسس الإلكتروني الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية كونه احد أنواع الإرهاب.
- السعي لخفض التعامل بالدولار بين الدول الخمس وضرورة خلق عالم متعدد الأقطاب.

إن تدخل البريكس في هذه القضايا يستند للقوة العسكرية التي تميز دولها، فروسيا التي يحتل جيشها المرتبة الأولى عالميا فضلا عن المعدات اللوجيستية من مدافع ذاتية الحركة، صواريخ ودبابات، الصين نتيجة القوة العددية لجيشها الذي يحتل أولى المراتب حيث بلغ عدد افراده 2.5 مليون جندي، الهند كقوة نووية متطورة الرابعة عالميا، البرازيل الأولى عسكريا في أمريكا اللاتينية وصناعة الأسلحة في جنوب إفريقيا.

مما سبق يمكننا القول ان البريكس اثبتت انها قوة صاعدة في العلاقات الدولية وذلك راجع إلى عدة عوامل ساهمت في ذلك، أهمها طبيعة الدول المشكلة للتكتل التي تملك منفردة قدرات إقتصادية وعسكرية معتبرة، كما أن ثراء هذه الدول بالموارد والطاقات أسهم في خلق تنوع وتعدد في مصادر الطاقة والتصنيع، ومنه إلى تكامل في عدة ميادين رغم التباعد الجغرافي.

إضافة إلى ذلك عامل آخر وهو تقاطع مصالح هذه الدول وأهدافها المشتركة في سبيل التحول نحو إقتصاد عالمي جديد وإرساء دعائم لنظام دولي متعدد الأقطاب، حيث تم ترجمة هذه الأهداف في زيادة وتيرة التعاون التقني والإقتصادي. حيث تسعى دول "بريكس" إلى إنشاء كابل إنترنت خاص بها لتفادي عمليات التجسس الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر، كما تسعى إلى خفض التعاملات الدولارية بين الدول الخمس وخلق عدة مؤسسات اقتصادية مثل (البنك الجديد للتنمية) لتعزيز وتنسيق التعاون بين دول المجموعة وتقوية عصبها الاقتصادي على الصعيد الدولي.

"مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي" سميرة ناصري

ثانيا: إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وفقا لتطلعات دول البريكس: التحديات والآفاق المستقبلية

رغم مساهمة التكتل في الناتج العالمي، التجارة العالمية للسلع والخدمات، احتلاله مكانة كبرى فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تقديم المساعدات التنموية للدول الناشئة، تجسيد مبدأ المنفعة المتبادلة وانعدام المشروطة، توسيع دائرة نفوذه بإقامة شراكات بينه وبين التكتلات الأخرى إلا أن نجاح مساره التكاملي يبقى مرتبنا بالاختلافات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية فعلى التكتل وتكوين حلف قوي يغير النظام العالمي الحالي بالاستفادة من العضوية الدائمة لكل من الصين وروسيا في مجلس الأمن، كما أن إقامة مؤسسات فوقية لتكامل البريكس يشكل التحدي الأكبر للدول الأعضاء فإمكانية التأسيس لبنك التنمية الجديد وتدشين احتياطي النقدي للدول الأعضاء تشكل أكبر الصعوبات (مسعود، 2018، ص 34).

يمكن توضيح مختلف التحديات التي تواجهها دول البريكس في الآتي (حديقة، 2015، ص 198):

- تعتبر التعددية السياسية احد أركان النظم السياسية لذلك فان جمع هذا التكتل للأنظمة السلطوية وأخرى ديمقراطية يعيق مسار التكامل السياسي والاقتصادي.
- غياب الهوية الموحدة، الإرث الثقافي، التاريخي المشترك والبعد الجغرافي بينها.
- الهيمنة الصينية على اقتصاد المجموعة كون بنيتها الاقتصادية أقوى بثلاث مرات من باقي دول البريكس الأمر الذي يؤدي لانكماش وتباطؤ العملية التكاملية.
- أن النمو السريع الذي حققته دول البريكس لن يستمر طويلا، ولن يستطع التكتل مواصلة منافسته للدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي طالما ظلت دوله الأعضاء تعاني من اختلافات هيكلية داخلية فضلاً عن التحديات المتزايدة لتعاملاتها مع الدول الغربية.
- ويرى مايكل بوسكين، أستاذ الاقتصاد في جامعة ستانفورد، أنه رغم النمو السريع في دول البريكس، الذي أثار القلق لدول أوروبا وأمريكا اللاتينية، فإن كلا من دول البريكس تواجه مجموعة فريدة من التحديات. على سبيل المثال، تحاول الصين إعادة التوازن لأوضاعها الاقتصادية الصعبة، الناتجة عن اتباعها نموذج النمو القائم على الاستهلاك والتصدير.
- إمكانية أن تصبح مجموعة الإحدى عشر (تركيا، كوريا الجنوبية، فيتنام، اندونيسيا، إيران، المكسيك، نيجيريا، باكستان، الفلبين، بنغلادش ومصر) من أكبر الاقتصاديات التي تنافس المجموعة الاقتصادية - النعرات العرقية، الدينية والأثنية في دول التكتل.
- توقف العديد من المبادلات التجارية على ارتباط اقتصاديات الدول وتبعيتها للسوق العالمية.

تشكل مجموعة البريكس منصة جديدة لمواجهة التحديات العالمية، فهذه المجموعة وجدت أساسا قصد إيجاد حلول للتحديات المحلية والدولية التي تواجه الدول الأعضاء، تحول هذا التكتل الاقتصادي لمستوى التعاون السياسي منه للتحالف العسكري وهو ما لاحظناه من تحليلنا سابقا (اندماج الصين وروسيا العسكري في مجلس الأمن) لحماية حقوق الدول الأعضاء.

من ناحية أخرى تعد هذه المجموعة منتدى للقوى الناشئة التي عمدت لزيادة تكاملها السياسي والاقتصادي وفقا للتحديات العالمية الجديدة، فهي منظمة نشطة للبلدان الناشئة في العالم نتيجة تضاعف الناتج

"مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي" سميرة ناصري

المحلي الإجمالي التراكمي لأكثر من ثلاث أضعاف في السنوات العشر الأخيرة، وعليه يمكن إدراج السيناريوهات المستقبلية لهذا التكتل في الآتي (الجعبري، 2018، ص 122-125):

- المنتدى: انطلاقا من الحفاظ على وضع منتدى الدول الناشئة القائم على مناقشة قضايا الأجندة العالمية والتحالفات فوق القومية.

- التحالف: تطوير إمكانات الدول في مجال التأثير على نمو النظام الاقتصادي والتجارة بين الدول الخمس عبر تكثيف تكاملها الاقتصادي وبفضل قوتها سيكون التجمع قادرا على إيجاد إجابات للتحديات التي تواجه الدول الأعضاء.

- الاتحاد: تنمية قدرة التأثير على جدول الأعمال العالمي عبر استخدام أدوات التكامل السياسي كتوسيع العضوية وبناء الاندماج السياسي.

- الشراكة والتعاون: انطلاقا من تحقيق قدرة تنافسية عالمية قادرة على معالجة المشاكل التي تواجهها البشرية والسعي ليس فقط للتكامل الاقتصادي وإنما السياسي والثقافي.

الخاتمة:

إن توضيح الطبيعة الدولية والقانونية لمجموعة البريكس كرابطة تكامل جديدة يجعل من الممكن من نواح عدة التنبؤ بتطورها في المستقبل، فمشاركة مجموعة البريكس في مناقشة أهم قضايا التنمية التكاملية خلقت أساسا قانونيا أكثر موثوقية لمنع المخاطر القائمة وتجعل من الممكن تنفيذ المصالح الوطنية للبلدان ذات الاقتصاديات النامية على نحو أكثر فعالية. والتعاون الاقتصادي في إطار الرابطة عبر الإقليمية، أو الرابطة المرنة هو إحدى أولويات السياسات الوطنية لبلدان مجموعة البريكس المرتبطة بالتغلب على آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن والقدرة التنافسية في التنمية العالمية وعليه ممكن استنتاج ما يلي:

- البريكس تكتل اقتصادي وسياسي يضم خمس دول ذات اقتصاديات ناشئة في أربع قارات مختلفة، تتميز بمقومات القوة البشرية، الاقتصادية، العسكرية والسياسية لمواجهة القطب الغربي المتحكم في القضايا الدولية.

- يحتوي هذا التجمع على مؤسسات مالية كبنك التنمية الجديد والصندوق الاحتياطي الذي من خلاله يتسع دوره في إدارة الاقتصاد العالمي وتغيير نظام هذا الأخير بإدخال إصلاحات على المنظمات المالية العالمي (صندوق النقد والبنك الدوليين).

- في إطار سعي القوى الكبرى للسيطرة على مصادر الطاقة تهدف دول البريكس للتدخل في القضايا الأمنية لإحلال السلم والأمن الدوليين لكن وجود جملة من التحديات كتأثير الصين على صنع القرار السياسي والاقتصادي، التحكم الروسي بمقاليد السلطة العسكرية، تنامي النزاعات العرقية والاثنية داخل دول التكتل كلها عوامل تستوجب العمل على المساهمة في تقوية التنمية الاقتصادية العالمية وحوكمتها على نحو يساعد على إعادة هيكلة نظام عالمي متعدد الأقطاب.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

ريغو (باسكال)، البريكس: (2015) البرازيل، الهند، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا القوى الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: سعادة (طوني)، بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

2- الأطروحات:

1: الجعيري محمد (علاء الدين)، (2018). "واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي"، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية،

2: حديقة إبراهيم (وليد)، (2015) "القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجاً"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي،

3- المجلات والدوريات:

1- المصري (خالد) وعلوش محمد (مناف)، (2016) "دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي البريكس أنموذجاً"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 3.

2- الطيف (عبد الكريم)، (2014) "دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30.

3- حاجم عاشور (ليلي) وموفق (سالي)، (2016) "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً"، مجلة قضايا سياسية، العدد 45.

4- محمد إبراهيم (سمر)، (2018). "قمة شيامين... التوجه نحو الحوكمة العالمية"، مجلة آفاق آسيوية، العدد 02.

5- مسعود (علي)، (2018) "تكتل البريكس: تحديات الحاضر وفاق المستقبل، مجلة آفاق آسيوية، العدد 2.

6- فواز عبد الحافظ (محمد)، (2018) روسيا والبريكس: الإمكانيات والتطلعات"، مجلة آفاق آسيوية، العدد 2.

4- الأوراق البحثية:

1: عبد الجواد (هالة)، (2015) "العلاقات المصرية بدول تكتل بريكس BRICS الاقتصادي"، ورقة بحثية مقدمة خلال فعاليات المؤتمر الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

5- مواقع الإنترنت:

1: القصير بن إبراهيم (ماهر)، : تكتل دول البريكس: نشأته، اقتصادياته وأهدافه"، متحصل عليه من: <https://www.abjjad.com/book/2182971988>

2: حرزلي احمد (أميرة)، "قمة البريكس (2018) التحديات العالمية الراهنة"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، متحصل عليه من: <https://democraticac.de/?p=55450>

1. المراجع باللغات الأجنبية

1: Social security in the BRICS countries, International social security association, in:

<https://www.issa.int/en/topics/brics/introduction>